



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة السكن والعمران والمدينة والتهيئة العمرانية
ديوان الترقية والتسيير العقاري
لولاية معسكر



المديرية العامة

إعذار رقم 02
للسيد حقاني احمد مسير مكتب الدراسات حقاني احمد
الكائن مقره بحي 400 مسكن ،العمارة أ 07، المكتب رقم 13-14 ، ولاية مستغانم
الصفقة رقم 2025/45 المؤرخة في 11 مارس 2025
الخاصة بدراسة و متابعة انجاز 2000 /64 سكن عمومي إيجاري بسيدي عبد المومن ، ولاية معسكر.
برنامج سنة 2024

- ❖ نظرا للمرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.
 - ❖ نظرا للمواد رقم 90، 91، 92 و 93 من القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 ، و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.
 - ❖ نظرا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 08 سبتمبر 2025 ، الموافق لـ 15 ربيع الأول عام 1447هـ ، المتضمن تعيين السيد زردي رفيق مدير عام لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية معسكر.
 - ❖ نظرا للصفقة المصادق عليها من طرف الديوان تحت رقم 2025/45 بتاريخ 11 مارس 2025 المتضمنة دراسة و متابعة انجاز 2000/64 سكن عمومي إيجاري بسيدي عبد المومن ، ولاية معسكر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 15 967 271.70 دج المبرمة بين ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية معسكر و السيد حقاني أحمد مسير مكتب الدراسات حقاني أحمد.
 - ❖ نظرا للأمر بالخدمة رقم 2025/89 المؤرخ في 11 مارس 2025 الخاص بانطلاق أشغال الدراسات موضوع الصفقة.
 - ❖ نظرا لمدة أشغال الدراسات المحددة بالصفقة بـ تسعون يوما (90 يوما).
 - ❖ نظرا للاعذار الأول الصادر في جرائد الوطنية " EL CLASICO " و " EDDIWAN " بتاريخ 2025/05/13 تحت رقم ANEP 2531007429.
 - ❖ نظرا للتأخر الواضح في المصادقة على مخططات الهندسة المدنية من طرف مصالح المراقبة التقنية للبناء.
 - ❖ نظرا للتأخر الكبير في المصادقة على مخططات ملفات الأشغال الثانوية و الأشغال التقنية CES/CET من طرف مصالح المراقبة التقنية للبناء.
- بناء على ما سبق ، يوجه هذا الأعذار الثاني إلى السيد حقاني احمد مسير مكتب الدراسات حقاني احمد ، لغرض إتخاذ جميع التدابير اللازمة من اجل استكمال المصادقة على مخططات الهندسة المدنية و مخططات CES/CET وإيداعها لدى مصالحنا ، وذلك في أجل ثمانية (08) أيام ابتداء من تاريخ تبليغ هذا الاعذار.
- و في حال عدم الامتثال ، يحتفظ الديوان بحقه في اتخاذ كافة الإجراءات الردعية التالية :
- 1- تطبيق غرامة التأخير على خدمات الدراسات.
 - 2- فسخ الصفقة المبرمة مع مكتب الدراسات على مسؤوليته الحصرية.

المدير العام